

وحملها من الزنا في دينها كالحمل في مسلمة في دينها.

ما يجوز للعبد والحرة

يجوز جمع أربع الحرة^١ وأثنين للعبد وما زاد حُرْمٌ.
ويُسْرَى العتْمُ ما رادُّه للعبد مطلقاً وإن يأذن له.

في نكاح الحرة للامتنع

يجوز للحرة نكاح الأمة^٢ بأربع أولاد فقد القدرة
على التسري أو نكاح الحرة بمؤن والثاني خوف العنت^٣.
ثالثاً إن لا تكون تحت امرأة قاضية حاجتها^٤.
رابعاً ذلك أن تكون مسلمة^٥ فإن يفت شرط فهي محرمة
وفرعه منها الهى في الرق كفرع مستولد في العتق^٦.
وفرعه من أمة كالأمة لافرعه منها بوطي الشبهة^٧.
يحد جمع أمة مع أمة^٨ لا الحرة مع أمة قد يمه
طرد ويسار ونكاح الحرة وهكذا وال خوف العنت^٩.
ليس بفاسخ نكاح الأمة على مقال أكثر الأئمة^{١٠}.
يحد وطى أمة الأولاد^{١١} علي أبيهم وعلي الأجداد^{١٢}.

عجز

يجوز للفرع جوارى الأصل^{١٣} نكاحها لا العكس للتفضل.
كذلك للعبد بنت السيد^{١٤} وأخذته إن رضيت مع سيد.

أركان النكاح

فخمسة أركان فالزوجان^{١٥} ثم الولي وصيغة والشاهدان^{١٦}.
فالصيغة الإيجاب والقبول^{١٧} شرطها مختصر القول^{١٨}.
قول الولي الأيجاز زوجت ابنتي منك ولو مؤخر في الترتيب^{١٩}.
والثاني قول الزوج قد قبلت نكاحها منك كذا نكحت^{٢٠}.
إشارة الآخر من كالعابرة من ناطق في الكل دون ربيبة^{٢١}.
ولو ياتي لغتر قد تزجما لا بكنيسة ولو قد أفهما^{٢٢}.
من غير تعليق وتوقيت ولا شرط لمقصود النكاح يبطل^{٢٣}.
والإطول الفصل والتخلل بأجنبي^{٢٤} ولا وجود مبطل^{٢٥}.
كالملك والرجوع والقربان والجمع والصفرة والزيادة^{٢٦}.
فإن يقع من هذه شيء بطل نكاحها أو شق هل فيها خلل^{٢٧}.
أو شق في الحل أو التعيين أو شرط تحليل بغير ميثم^{٢٨}.
وفي القضاء عدة واستبراء أو شرط عبد أو ما بلا أمثرا^{٢٩}.